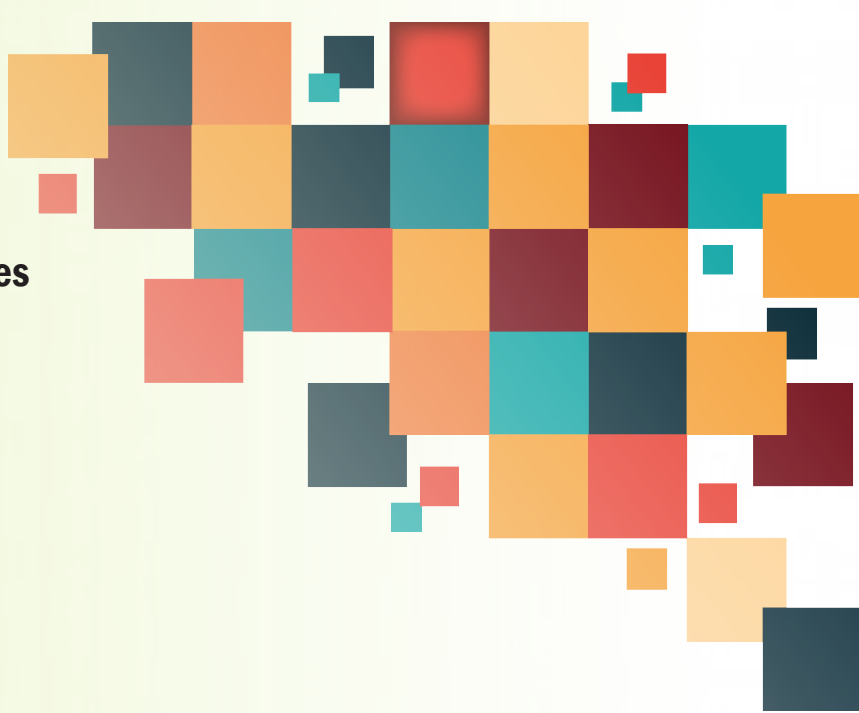


Ministère des Affaires Sociales
Centre de Recherches et d'Etudes Sociales



COUVERTURE MÉDIATIQUE

Séminaire National pour présenter les résultats des études de faisabilité sur les garanties du Socle National de Protection Sociale

Gammarth le 9 mai 2019



وكالات



Agences

الشاهد:

عرض الاستراتيجية الوطنية للإدماج الاجتماعي ومقاومة الفقر على مجلس وزاري قبل موفى سنة 2019

9 ماي 2019

تونس 9 ماي (وات) - أفاد رئيس الحكومة، يوسف الشاهد، الخميس، أن عرض الاستراتيجية الوطنية للإدماج الاجتماعي ومقاومة الفقر على مجلس وزاري للمصادقة عليها سيتم قبل موفى سنة 2019



وأوضح الشاهد في افتتاح ندوة وطنية تحت شعار «نحو إرساء منظومة وطنية للحماية الاجتماعية شاملة ومندمجة» خصصت لتقديم مخرجات دراسات جدوى الضمانات الأساسية للأرضية الوطنية للحماية والاجتماعية، أنه أعطى تعليمات بالتسريع بإصدار كل النصوص الترتيبية المتعلقة بتنفيذ القانون الأساسي المتعلق باحداث برنامج الأمان الاجتماعي إلى جانب عرض الاستراتيجية الوطنية للإدماج الاجتماعي ومقاومة الفقر على مجلس وزاري قبل موفى السنة الحالية. وأكد أن العمل منصب حاليا على إعداد تصور لإحداث صندوق للتأمين على فقدان مواطن الشغل وعرضه على المجلس الوطني للحوار الاجتماعي للبت في التصورات الفنية ذات العلاقة، معربا عن الأمل في أن يقع تفعيله في أقرب الأجل وفقا لتمش تشاركي ومنهجية توافقية.

وأبرز الشاهد حرص حكومته على اتمام إصلاح المنظومة الاجتماعية على أسس علمية ومنهجية مدروسة من خلال الشروع في جملة من الدراسات والبحوث المعقدة لتشخيص الوضعية الحالية لمنظومة الحماية الاجتماعية والبناء للمستقبل بتصورات واسقاطات مضبوطة تكون منطلقا لاستشراف المستقبل بأكثر تبصر واستهداف ونجاعة، مؤكدا أهمية تكاتف جهود الحكومة والمنظمات الوطنية والمجتمع المدني لمجابهة تحديات المرحلة الصعبة التي تمر بها البلاد حاليا.

مبرزا ضرورة مواصلة مسار الإصلاحات حتى تتجاوز تونس الوضع الصعب لا فقط على المستوى الاقتصادي وأيضا على المستوى الاجتماعي وإصلاح منظومة الحماية الاجتماعية التي لها علاقة مباشرة ومؤثرة على الفئات الفقيرة والضعيفة والهشة والمتوسطة، إضافة إلى للخدمات الأساسية والحيوية للمواطن.

واستعرض رئيس الحكومة جملة القرارات والاجراءات التي اتخذتها الحكومة لفائدة كافة الشرائح والفئات الاجتماعية بمختلف أصنافها سواء من خلال قوانين المالية أو من خلال الإعلان على إجراءات فورية وعاجلة «أملتها طبيعة المرحلة من جهة وكذلك لتأكيد الانحياز اللامشروط للفقراء والمحرومين وضعاف الحال من جهة أخرى»، حسب قوله.

وسيتم في غضون الأسبوع القادم الشروع في اسناد البطاقات الإلكترونية لمنظومة «الأمان الاجتماعي» لحوالي 900 ألف أسرة من المنتفعات ببرنامجي العائلات المعوزة ومحدودة الدخل، وفق ما صرح به الشاهد مؤكدا أنه سيتم مع نوفمبر 2019 الاستغناء نهائيا على البطاقات الورقية للجميع بما من شأنه إسداء أفضل الخدمات سواء للمضمون الاجتماعي أو للمنتفع ببرنامج الأمان الاجتماعي والتصدي لعمليات الفساد والتحويل والغش.

وأشار الى أن الوضع الاقتصادي الصعب الذي تعرفه البلاد منذ 2011 يزيد من أهمية الدور الاجتماعي للدولة ومن أهمية حماية الفئات الضعيفة والمتوسطة،

إرساء أرضية وطنية للحماية الاجتماعية يتطلب تفعيل السياسات القطاعية كالصحة والتربية والتشغيل

9 ماي 2019

تونس 9 ماي (وات)- أوضح وزير الشؤون الاجتماعية، محمد الطرابلسي، اليوم الخميس أن إرساء أرضية وطنية للحماية الاجتماعية، يتطلب إصلاح وتفعيل السياسات القطاعية ذات العلاقة على غرار سياسات الصحة والتربية والتعليم والتكوين المهني والتشغيل والنقل، وتشريك كل الأطراف الاجتماعية ومكونات المجتمع المدني في تحديد اختيارات هذا الإصلاح الاستراتيجي وتوجهاته.



وأقر الطرابلسي خلال أشغال الندوة الوطنية التي ينظمها مركز البحوث والدراسات الاجتماعية التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية تحت شعار « الضمانات الأساسية للأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية » نحو إرساء منظومة وطنية للحماية الاجتماعية شاملة ومندمجة، « بأن المنظومة الوطنية للحماية الاجتماعية ببعديها المساهماتي وغير المساهماتي، بلغت أحيانا الحدود القصوى واعترتها عديد النقائص التي تم تشخيصها بالدراسة التي تم تقديمها خلال الندوة.

وبين أن المنظومة الجديدة للحماية الاجتماعية تتجسم في إرساء أرضية وطنية للحماية الاجتماعية تكفل 4 ضمانات أساسية تتمثل في الحق في التغطية والخدمات الصحية الأساسية الملائمة والحق في حد أدنى من الدخل للأشخاص المسنين والمعوقين والحق في حد أدنى من الدخل الأساسي لفائدة الأطفال بما يمكنهم من الحصول على التعليم والتغذية والرعاية الصحية وتأمين حد أدنى من الدخل للأشخاص في سن العمل غير القادرين على كسب دخل كاف بسبب المرض أو البطالة أو الأمومة أو العجز.

واستعرض الوزير الجهود المبذولة في مجال دعم الفئات الهشة والفقيرة والاصلاحات التي شرعت فيها الحكومة لحماية هذا المكسب، لافتا إلى أولوياتها في هذا المجال والتي شملت وضع استراتيجيات وطنية لمقاومة الفقر والاندماج الاجتماعي والانطلاق في إعداد تصور لإحداث نظام للتأمين على فقدان مواطن الشغل يخص الأجراء المسرحين لأسباب اقتصادية أو فنية أو فاقد الشغل لأسباب خارجة عن إرادتهم.

وأكدت ممثلة مكتب منظمة العمل الدولي بتونس سامية شوبة، عزم منظماتها مواصلة دعم تونس في مسار تركيز منظومة الحماية الاجتماعية والتحول تدريجيا من منظومة الضمان الاجتماعي إلى منظومة الحماية الاجتماعية ذات الأبعاد الشاملة والمتكاملة، مبرزة أهمية الدراسات الفنية التي تمت في إطار تشاركي ثلاثي وضمن مشروع الحوار الاجتماعي، في مساعدة تونس على تركيز هذه المنظومة.

ولاحظت أن الحماية الاجتماعية، ركيزة أساسية لبناء مجتمع عادل ومتوازن وهي أداة أساسية وناجعة لتقليص الفقر وعدم المساواة والقضاء على التهميش واستحداث نسق النمو الشامل من خلال تحسين الصحة وقدرات الأشخاص وتشجيعهم على المساهمة الفعلية في زيادة الانتاجية وتنمية الاقتصاد الوطني.

وبينت شوبة أن منظومة الحماية الاجتماعية توفر على الأقل 4 ضمانات ذات بعد وطني وهي النفاذ الشامل للخدمات الصحية والحماية الاجتماعية للأطفال والحماية الاجتماعية للأشخاص القادرين على العمل والحماية الاجتماعية للمسنين.

وتم خلال الندوة استعراض مخرجات دراسات الجدوى لمختلف الضمانات وإبراز التصور والفرضيات لإرسائها من خلال تقديم تشخيص للوضعية الحالية للحماية الاجتماعية وجملة من المقترحات الخاصة بالفئات المستهدفة وبالمنافع المسداة والكلفة العملية ومصادر التمويل إضافة إلى تقديم متطلبات الإصلاح وطرق حوكمة المنظومة الجديدة واقتراح مخطط تنفيذي تدريجي لإرساء مختلف هذه الضمانات.

وتمحورت أشغال الندوة حلو محورين أساسين هما «ضمانات الأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية» و«المتطلبات، الحوكمة والتمويل لإرساء الأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية».

دراسات تقدم مقترحات من شأنها أن تضمن التغطية الصحية الشاملة لمختلف الشرائح الاجتماعية

9 ماي 2019

تونس 9 ماي (وات)- شدد الخبير في الضمان الاجتماعي حسان الغضباني اليوم الخميس، على أن تطبيق المقترحات الواردة في دراسات حول «جدوى الضمانات الأساسية للأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية»، من شأنه أن يضمن التغطية الصحية الشاملة لمختلف الشرائح الاجتماعية.

منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي من أجل إنشاء مؤسسات جامعية صحية بالجهات النائية التي تفتقر لمثل هذه المرافق .

وبين أنه بخصوص شريحة المسنين المحرومين من التغطية الصحية والذين يمثلون 5 بالمائة من المواطنين التونسيين و المعوقين تم اقتراح ثلاث فرضيات من أجل تمكينهم من دخل أدنى، وذلك اما تمتيعهم بدخل أدنى قدره 180 دينارا على غرار العائلات المعوزة ، أو بدخل بثلاثي الأجر الأدنى أو دخل يمثل المعدل بين العائلات المعوزة وثلاثي الأجر الأدنى أي حوالي 200 دينار .

وشدد على أنه بعد تنويع مصادر التمويل من جهة وتحسن الوضع الاقتصادي للبلاد في السنوات القادمة من جهة أخرى، ستمكن الدولة من تغطية كلفة هذه الإجراءات المقترحة، مؤكدا أنه وقع خلال هذه الدراسات ضبط تصور يصل إلى 10 سنوات حتى تكون هذه المقترحات واقعية وحقيقية وليست مجرد شعارات سياسية.

ومن جهته أوضح الخبير عبد الرحمان اللاحقة أن الدراسات أكدت على أهمية ضمان دخل الأدنى للأطفال، مذكرة أن أكثر من 21 بالمائة من الأطفال في عيشون تحت عتبة الفقر و37 بالمائة من الاطفال ينتمون الى عائلات لا تتمتع بالضمان الاجتماعي.

وشدد على أن ضمان دخل الأدنى للأطفال من شأنه أن يحسن ظروف عيشهم ويمكن العائلات من الاستثمار في الرأس المال البشري ويقي الأطفال من عدة تداعيات سلبية على مسار حياتهم المستقبلية مثل تدهور النتائج الدراسية و الانقطاع عن الدراسة والانحراف.



وكشف في تصريح لـ (وات) على هامش ندوة وطنية تحت عنوان «نحو إرساء منظومة وطنية للحماية الاجتماعية شاملة ومندمجة ، عقدها مركز البحوث والدراسات الاجتماعية بالعاصمة، أن هذه الدراسات التي أشرف عليها مركز البحوث والدراسات الاجتماعية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية تقدم مقترحات فنية وعملية ارتكازا على بعض المقاربات الدقيقة لإرساء نظام تغطية صحية شاملة لجميع الشرائح المحرومة من التغطية الصحية على غرار العاطلين عن العمل و العائلات المعوزة التي تستفيد من نظام المساعدة الصحية والمسنين والمعاقين والأطفال.

ومن بين المقترحات الواردة في هذه الدراسات، تمديد التغطية الصحية لما يقارب من 17 بالمائة من الشرائح الاجتماعية المحرومة من الضمان الاجتماعي وذلك عبر تمتيعهم ببطاقات العلاج المجاني. كما تم اقتراح إقرار الدخل الأدنى لكافة العائلات المعوزة والفقيرة التي ليس لها دخل والنظر في إمكانية توفير دخل للعاطلين عن العمل بموجب الطرد يضمن لهم الحد الأدنى من الحاجيات الأساسية، وفق الغضباني.

ولتوفير الموارد المالية الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف أفاد الغضباني بأنه تم اقتراح توظيف معلوم قدره قرابة 500 مليون على المعاملات البنكية التي يبلغ عددها 14 مليون معاملة بنكية، إضافة إلى الترفيع أكثر في معلوم بطاقات الشحن الهاتفية و الذي يبلغ حاليا 700 مليون على كل بطاقة.

كما أوصت الدراسة بضبط برنامج وطني بالتعاون مع المنظمات الدولية مثل



نحو 17.2 بالمائة من التونسيين لا ينفقون بالتغطية الاجتماعية والصحية

10 ماي 2019

تونس 10 ماي (وات) - كشفت دراسة أنجزها مركز البحوث والدراسات الاجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية «ان 17ر2 بالمائة من مجموع المواطنين في تونس (حوالي 11,295 مليون نسمة) لا تشملهم التغطية الاجتماعية والصحية»

« L'Accès aux Soins Universel »

La garantie de l'Accès aux Soins Universel représente l'une des priorités mondiales en matière de santé qui vise un accès général aux soins de santé d'une manière équitable à toutes les personnes et notamment à tous ceux qui en ont besoin. L'Organisation Mondiale de la Santé (OMS) précise que « l'accès à la santé et aux soins de santé des individus, indépendamment de leur statut et de leur pays d'origine, est un droit fondamental ».

Selon l'approche de droits, l'accès aux soins universel devient indispensable au développement optimal et au bien-être de toute personne. Le droit à la santé est l'un des droits humains les plus élémentaires aspiré depuis des décennies par les instances internationales des droits fondamentaux humains et recommandé notamment à travers:

- La Déclaration Universelle des Droits de l'Homme de 1948
- Le Pacte International relatif aux Droits Economiques, Sociaux et Culturels de 1966
- La Recommandation N° 202 de l'Organisation International du Travail en 2012 relative à l'instauration des Socles Nationaux de Protection Sociale.
- L'Agenda 2016-2030 de l'Assemblée Générale des Nations Unies relative aux Objectifs de Développement Durable (ODD) dont le troisième objectif vise à «Permettre à tous de vivre en bonne santé et à promouvoir le bien-être de tous à tout âge ».

Mai 2019

ويتوزع المواطنون، الذين لا تشملهم التغطية الاجتماعية والصحية الى غير المصرحين لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (8ر9 بالمائة) والعاطلين عن العمل (5,6 بالمائة) وكذلك المواطنين الذين يندردون من عائلات فقيرة لا تتمتع بالتغطية الصحية والعاملين في القطاع غير المنظم (2,6 بالمائة)

كما ابرزت الدراسة التي قامت بتشخيص واقع التغطية الصحية في تونس وتم عرض نتائجها امس الخميس خلال ندوة وطنية انتظمت بالعاصمة، أن نسبة 58 بالمائة من التونسيين ينتفعون بخدمات التأمين على المرض، وأن 7ر3 بالمائة من المواطنين ينتفعون بخدمات العلاج بالتعريف المجانية في حين ينتفع 17ر5 بالمائة من مجموع السكان بالتعريف المنخفضة (1ر9 مليون شخصا)، مشيرة الى أن النفقات العمومية المتعلقة بالتعريف المجانية بلغت 267 مليون دينار مقابل 242 مليون دينار لفائدة التعريف المنخفضة.

واعترت أن النظام الصحي في تونس يوفر عرضا هاما في مستوى الخدمات المسداة في العلاج والبنية التحتية والموارد البشرية لكن الفوارق الجهوية على صعيد الخدمات والبنية التحتية وتدهور مستوى الخدمات المسداة من طرف الهياكل العمومية تعيق تطور العرض خصوصا في أوساط الفئات الأكثر هشاشة.

وأكد الخبراء الذين تولوا انجاز الدراسة، على ضرورة ان يرتكز نظام التغطية الصحية الشاملة في تونس الى مبادئ الشمولية والمجانبة والعدالة والتضامن الوطني والتعهد الفعلي بالخدمات العلاجية الاساسية وتطوير هياكل الصحة العمومية، معتبرين، أن النفاذ الى التغطية الشاملة يجب أن تشمل الاشخاص من غير المشمولين بنظام التأمين على المرض ومن لا يملكون الموارد الكافية ولا ينتفعون بالرعاية الصحية

Chahed : La stratégie nationale d'insertion sociale et de lutte contre la pauvreté sera soumise à un conseil ministériel pour son adoption avant fin 2019

Le 9 mai 2019

Tunis, 9 mai (TAP)-Le chef du gouvernement, Youssef Chahed a annoncé, jeudi, que la stratégie nationale d'insertion sociale et de lutte contre la pauvreté sera soumise à un conseil ministériel pour son adoption avant fin 2019.

S'exprimant à l'inauguration d'un séminaire national, consacré aux résultats des études de faisabilité des garanties du socle national de protection sociale, ayant pour thème «vers la mise en place d'un système national de protection sociale universel et inclusif», Chahed a affirmé qu'il avait donné ses instructions pour accélérer la publication de tous les textes de lois relatifs à la mise en exécution du statut portant création du programme «Amen Social ».

Des efforts sont déployés en vue de préparer une caisse d'assurance sur la perte d'emploi, a annoncé Chahed, précisant qu'elle sera soumise au conseil national du dialogue social afin d'étudier ses aspects techniques.

Le chef du gouvernement a souligné l'attachement de son gouvernement à parachever la réforme du régime social à travers l'élaboration d'études et de recherches approfondies pour faire le diagnostic de la situation actuelle du régime de la protection sociale.

Chahed a annoncé le démarrage, au cours de la semaine prochaine, de la distribution des



cartes de soins électroniques au profit de 900 mille familles bénéficiaires des programmes des familles nécessiteuses et à faibles revenus, soulignant l'annulation en novembre 2019, des cartes en papier, afin de faire face à la corruption, la falsification et l'escroquerie.

A cette occasion, le chef du gouvernement a passé en revue l'ensemble des décisions et des mesures prises par le gouvernement au profit de toutes les catégories sociales, dont des mesures urgentes et immédiates en faveur des personnes à faibles revenus.

L'instauration d'un socle national de protection sociale, implique l'activation des politiques sectorielles de santé, d'enseignement et d'emploi

Le 9 mai 2019

Tunis, 9 mai (TAP)- Le Ministre des Affaires sociales, Mohamed Trabelsi, a déclaré, jeudi, que la mise en place d'un cadre national de protection sociale nécessite la réforme ainsi que l'activation des politiques sectorielles afférentes, en l'occurrence celles de la santé, de l'éducation, de la formation professionnelle, de l'emploi et des transports et requiert l'association de tous les intervenants sociaux et des composantes de la société civile, dans l'identification des choix et des orientations de cette réforme stratégique.

A l'occasion de la conférence nationale, organisée, jeudi à Tunis par le Centre des Recherches et d'Etudes Sociales (CRES) sur le thème «les garanties fondamentales du socle national de protection sociale, vers la mise en place d'un système national de protection sociale universel et inclusif, Trabelsi a affirmé que « le système national de couverture sociale, dans ses deux dimensions contributoire et non contributoire, a atteint, par endroits, ses limites, souffrant de carences ayant été diagnostiquées par l'étude présentée lors de cette conférence».

Il a expliqué que le système de sécurité sociale proposé, consiste en l'instauration d'un socle national répondant à quatre garanties fondamentales qui sont celles du droit à la couverture et aux services de santé de base, le droit des personnes âgées et des handicapées à un revenu minimum, le droit des enfants à un revenu de base leur permettant l'accès à l'enseignement, à l'alimentation, aux soins sanitaires, outre le droit des personnes actives incapables de s'assurer un revenu suffisant pour cause de maladie, de maternité ou d'incapacité à exercer un travail.

Pour sa part, la représentante du bureau de l'Organisation Internationale du Travail (OIT) en Tunisie, Samia Chouba, a affirmé que son organisation est déterminée à poursuivre son soutien pour la Tunisie dans le processus



d'instauration d'un nouveau système de protection sociale, et dans le passage progressif d'un système de sécurité sociale à un système de protection sociale à dimensions universelles et complètes, soulignant l'importance des études techniques menées dans un cadre participatif, ayant trait au projet du dialogue social.

Elle a expliqué que le système de protection sociale en question, prévoyait au moins quatre garanties à dimension nationale, qui sont ceux de l'accès complet aux services de santé, de la protection sociale des enfants, de la protection sociale des personnes actives, et celui de la protection sociale des personnes âgées.

«Les propositions contenues dans les études de faisabilité permettraient d'assurer une couverture sanitaire universelle aux différentes catégories sociales»

Le 9 mai 2019

Tunis, 9 mai (TAP)-L'expert en sécurité sociale Hassan Ghodhbani a souligné, jeudi, que la mise en œuvre des propositions contenues dans les études de faisabilité des garanties du socle nationale de protection sociale, permettrait d'assurer une couverture sanitaire universelle aux différentes catégories sociales.

Dans une déclaration à la TAP faite en marge d'une conférence nationale initiée par le Centre des Recherches et d'Etudes Sociales (CRES) sur le thème «Vers la mise en place d'un système national de protection sociale universel et inclusif»,



Ghodhbani a indiqué que ces études, menées en collaboration avec l'Organisation mondiale du travail (OIT), avancent des propositions techniques et pragmatiques sur la base d'approches précises, visant à mettre en place un système de couverture sociale universel au profit des catégories qui ont été privées de la couverture sociale, à l'instar des chômeurs et des familles défavorisées, des handicapées et des enfants.

Parmi les propositions incluses dans ces études, figure l'extension de la couverture sanitaire au profit de 17% des classes sociales ayant été privées de sécurité sociale, en leur fournissant des cartes de soins gratuits.

Il a également été proposé d'approuver un revenu minimum au profit des familles défavorisées et d'envisager la possibilité de fournir un revenu aux chômeurs pour cause de licenciement afin de leur garantir les nécessités de base, selon Ghodhbani.

Pour fournir les ressources financières nécessaires à la réalisation de ces objectifs, Ghodhbani a indiqué qu'il a été proposé d'imposer un prélèvement de 500 millimes sur les transactions, en outre de l'augmentation de la valeur de prélèvement sur les cartes de recharge téléphoniques, qui s'élève actuellement à 700 millimes par carte.

Il a également été recommandé d'élaborer un programme national, en collaboration avec des organisations internationales, telle que l'Organisation mondiale de la santé (OMS), pour établir des institutions sanitaires dans des zones reculées.

Pour sa part, l'économiste, Abderrahmane Lahegua, a précisé que les études en question ont souligné l'importance de garantir un revenu minimum pour les enfants, rappelant que plus de 21% des



enfants en Tunisie vivent sous le seuil de la pauvreté et que 37% des enfants appartiennent à des familles ne bénéficiant pas du système de sécurité sociale.

17.2 % de la population tunisienne sont dépourvus de toute couverture sociale contre la maladie

Le 10 mai 2019

Tunis, 10 mai (TAP)- 17.2 % de la population Tunisienne estimée à 11.295.787 personnes en 2016, sont dépourvus de toute couverture sociale contre la maladie, selon les résultats des études de faisabilité des garanties du socle de protection sociale, réalisées par le centre de recherche et d'études sociales, et rendus publics, jeudi lors d'un séminaire national organisé à Gammarth (banlieue nord de Tunis).

Cette population dépourvue de toute couverture sociale contre la maladie, se compose des assujettis non déclarés à la Caisse Nationale de sécurité Sociale (CNSS) (8.9 %), des chômeurs (5.6 %, soit 632 500 chômeurs) des catégories relevant des familles pauvres qui ne bénéficient pas de l'assistance médicale et des travailleurs du secteur informel représentant 2.6 % de l'ensemble de la population (297 916 personnes).

Le diagnostic de la couverture de santé a montré, aussi, que 58 % de l'ensemble de la population bénéficient de la couverture de l'assurance maladie, 7.3 % de l'assistance médicale gratuite «AMG1» (soit 824 482 personnes) et 17.5% de l'assistance médicale à tarif réduit «AMG2» (soit 1 975 459 personnes). Selon ces mêmes résultats, les dépenses publiques en matière de l'AMG1 s'élèvent à 276 MD et 242 MD en matière de l'AMG2, soit un montant global de 518 MD.

D'autre part, le système de santé en Tunisie garantit une offre de soins relativement importante au niveau de l'infrastructure et des ressources humaines. Cependant, les inégalités régionales (infrastructures et ressources)

« L'Accès aux Soins Universel »



La garantie de l'Accès aux Soins Universel représente l'une des priorités mondiales en matière de santé qui vise un accès général aux soins de santé d'une manière équitable à toutes les personnes et notamment à tous ceux qui en ont besoin.

L'Organisation Mondiale de la Santé (OMS) précise que « l'accès à la santé et aux soins de santé des individus, indépendamment de leur statut et de leur pays d'origine, est un droit fondamental ».





Selon l'approche de droits, l'accès aux soins universel devient indispensable au développement optimal et au bien-être de toute personne.

Le droit à la santé est l'un des droits humains les plus élémentaires aspiré depuis des décennies par les instances internationales des droits fondamentaux humains et recommandé notamment à travers:

- 📌 La Déclaration Universelle des Droits de l'Homme de 1948
- 📌 Le Pacte International relatif aux Droits Economiques, Sociaux et Culturels de 1966
- 📌 La Recommandation N° 202 de l'Organisation International du Travail en 2012 relative à l'instauration des Socles Nationaux de Protection Sociale.
- 📌 L'Agenda 2016-2030 de l'Assemblée Générale des Nations Unies relative aux Objectifs de Développement Durable (ODD) dont le troisième objectif vise à «Permettre à tous de vivre en bonne santé et à promouvoir le bien-être de tous à tout âge ».

Mai 2019

et la dégradation de la qualité des services rendus par les structures publiques de santé limitent énormément l'efficacité de l'offre de soins notamment pour les personnes les plus démunies.

L'institution d'un régime de couverture universelle de maladie en Tunisie, doit selon, les propositions techniques des experts qui ont contribué à l'élaboration des études réalisées, reposer sur les principes de l'universalité, la gratuité, l'équité, la solidarité nationale, la prise en charge effective des soins nécessaires et la mise à niveau des structures de la santé publique.

La garantie d'accès aux soins universels doit cibler, selon les experts, les personnes non assujetties à un régime d'assurance maladie obligatoire et ne disposant pas de ressources suffisantes pour faire face aux dépenses inhérentes aux prestations médicales, à leur(s) conjoint(s), aux enfants à charge des familles pauvres âgés de 2 ans ou plus et non couverts par une assurance maladie obligatoire de base et aux enfants handicapés quels que soient leurs âges qui sont dans la l'impossibilité totale et permanente de se livrer à une activité rémunérée par suite d'incapacité physique ou mentale.

Une fois mise en place, cette garantie permettra de faciliter l'accès aux établissements de santé publique et aux soins de base à la population pauvre et à faible revenu, d'offrir un panier de soins de qualité et de proximité (les soins ambulatoires, l'hospitalisation, les actes d'analyses et d'imageries et les médicaments), de renforcer la capacité des populations pauvres à subvenir à leurs besoins en matière de prestations de santé et de s'investir dans le capital humain par une médecine préventive, notamment au profit des enfants .

Les projections montrent que le futur régime exige à partir de 2020 un financement de 0.9 % du PIB pour un premier scénario proposé qui regroupe deux populations selon leurs revenus P1 et P2. Le deuxième scénario fixe le financement à 1.31 % du PIB. Ce dernier regroupe les bénéficiaires de l'AMG1, de l'AMG2, les chômeurs

et les autres catégories de personnes. Le financement peut être assuré par les crédits budgétaires alloués actuellement au financement de l'AMG (estimé à 518 MD), 1 point et demi de TVA social et éventuellement un point de Contribution Sociale de Solidarité et une cotisation de 4 % prélevée sur les autres garanties ou une participation personnelle équivalente.

Il est également possible de prévoir d'autres sources fiscales sous forme de taxes sur certains produits et transactions.

L'institution de la garantie d'un revenu minimum au profit des personnes handicapées cible les catégories ayant des difficultés physiques et financières (expert)



Le 3 juin 2019

Tunis, 3 juin (TAP)

L'institution de la garantie d'un revenu minimum au profit des personnes handicapées (RPH) cible des personnes qui souffrent de difficultés physiques et financières, a déclaré à l'agence TAP, Hassen Ghodhbani, expert en sécurité sociale, précisant que ces personnes figurent parmi les catégories, ayant le plus besoin d'une source de revenu fixe.

Le RPH est l'une des propositions contenues dans les études de faisabilité des garanties du socle national de protection sociale, réalisées en mai 2019 par le centre de recherches et d'études sociales (CRES) dont la mise en œuvre demeure tributaire de la volonté du gouvernement, a-t-il indiqué.

Le RPH est destiné à toute personne qui souffre d'un handicap et qui n'est pas couverte par la sécurité sociale, a-t-il précisé. Le montant du RPH peut être équivalent à 152,4 D (seuil de pauvreté qui est calculé à partir de l'enquête sur le budget, la consommation et le niveau de vie des ménages réalisé de manière quinquennale par l'INS), à 180D (aide allouée aux bénéficiaires du programme national d'aide aux familles nécessiteuses (PNAFN), ou à 238,1 D (2/3 du salaire minimum interprofessionnel garanti (SMIG)), a expliqué Dr. Ghodhbani.

Les projections financières progressives montrent que l'institution d'un revenu minimum pour les personnes handicapées exige pour l'année 2020 un financement allant de 0,22% du PIB jusqu'à 0,30% du PIB selon le choix du montant du revenu, a-t-il dit.

Le financement peut être assuré par 1 point de la contribution sociale de solidarité selon un rapport

sur les études de faisabilité des garanties du socle national de protection sociale.

Cette allocation doit être attribuée sous réserve de respecter des critères d'incapacité, d'âge (plus de 18 ans) et de ressources. Elle présente l'intérêt de couvrir les besoins essentiels et de constituer un mécanisme pour compenser les frais supplémentaires des personnes handicapées avec une modulation de la prestation en fonction de la gravité de l'incapacité de la personne selon les études de faisabilité des garanties du socle national de protection sociale.

Le droit à un revenu minimum pour les personnes porteuses de handicap (RPH) n'est pas formellement reconnu en droit tunisien de protection sociale. Le gouvernement tunisien n'a pas développé un système d'information et de statistiques national sur le handicap, selon le rapport.

Cette catégorie sociale ne bénéficie pas d'un revenu minimum. Cependant, l'Etat et les caisses de sécurité sociale affectent des aides annuelles de 125 dinars par bénéficiaire aux associations et centres pour personnes à besoins spécifiques.

La Tunisie compte quelque 241240 personnes porteuses de handicap (le taux de prévalence du handicap est de 2,2% de l'ensemble de la population en 2014).

D'après le rapport, plus de 100 mille personnes handicapées n'ont pas de couverture sociale et sont, par conséquent, éligibles au revenu pour les personnes handicapées

ضرورة ضمان حد أدنى من الدخل لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة (خبير)

6 جوان 2019

للأجور).

وتشير التوقعات المالية إلى أن إدراج الحد الأدنى من الدخل لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة لسنة 2020 يتطلب تمويلاً يتراوح من 0.22 بالمائة إلى 0.30 بالمائة حسب اختيار مبلغ الدخل حسب تقديره. ويمكن توفير الموارد المالية اللازمة بتوظيف نقطة واحدة من المشاركة الاجتماعية للتضامن وذلك بحسب تقرير دراسات «جدوى الضمانات الأساسية للأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية» لمركز البحوث والدراسات الاجتماعية. ويجب ان يراعي هذا المقترح عدة معايير على غرار الفئة العمرية (+18 سنة) والموارد.

ولفت التقرير الى أن الحق في توفير حد أدنى من الدخل لفائدة الأشخاص الحاملين للإعاقة ليس أمراً معترفاً به رسمياً في القانون التونسي كما أن الحكومة التونسية لم تقم بإنشاء منظومة معلومات وإحصائيات وطنية حول الإعاقة.

وأبرز أن هذه الفئة من المجتمع التي لا تتمتع بحد أدنى من الدخل غير أن الدولة والصناديق الاجتماعية توفر لهذه الفئة مساعدات سنوية تقدر ب 125 ديناراً للمنتفع الواحد تحصل عليها الجمعيات والمراكز التي تعنى بذوي الاحتياجات الخصوصية. وأشار التقرير أنه يوجد في تونس 241240 شخصاً حامل للإعاقة (2.2 بالمائة من الشعب التونسي حسب إحصائيات 2014) مبرزا أن أكثر من 100 ألف شخص حامل للإعاقة لا يتمتعون بالتغطية الاجتماعية مما يجعلهم غير مؤهلين للحصول على الدخل المخصص للأشخاص المعوقين.



تونس 6 جوان (وات)-

شدد الخبير في الضمان الاجتماعي حسان الغضباني على ضرورة توفير حد أدنى من الدخل لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة لاسيما الأشخاص الذين يعانون صعوبات جسدية ومالية باعتبارهم من الفئات الأكثر احتياجاً لمورد رزق قار.

وأضاف الغضباني في تصريح لـ (وات) أن مقترح تخصيص مورد الرزق القار لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة كان من ضمن المقترحات الواردة في دراسات «جدوى الضمانات الأساسية للأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية» المنجزة في ماي 2019 من قبل مركز البحوث والدراسات الاجتماعية والذي لا يزال تنفيذها رهين ارادة الحكومة.

وأوضح المتحدث ان المنحة الخاصة بذوي الإعاقة موجهة اساسا لجميع الأشخاص الذين لديهم إعاقة وليسوا منتفعين بالضمان الاجتماعي ويمكن ان تتراوح بين 4ر152 دينار (معادلة لخط الفقر الذي يتم احتسابه من قبل المعهد الوطني للإحصاء كجزء من مسح ميزانية الاسرة ومستوى العيش لمدة خمس سنوات) و180 دينار (قيمة المساعدات المخصصة للمستفيدين من البرنامج الوطني لمساعدة الأسر المعوزة) و 238.1 دينار (ثلثي الحد الأدنى المضمون

Revenu minimum pour ceux qui en sont dépourvus, une subvention pour garantir le droit à une vie digne (expert)



Le 6 juin 2019

Tunis, 6 juin (TAP)

L'institution de la garantie d'un revenu minimum (RMG) en Tunisie au profit des personnes qui en sont dépourvues a pour objectif de garantir à cette catégorie le droit à une vie digne, a affirmé Dr. Hassen Ghodhbani, expert en sécurité sociale.

Le RMG figure parmi les propositions contenues dans des études de faisabilité des garanties du socle national de protection sociale, réalisées en mai 2019 par le centre de recherches et d'études sociales (CRES) qui a proposé ce mécanisme, a-t-il précisé dans une déclaration à l'agence TAP. La population cible du RMG est composée des familles nécessiteuses et des chômeurs, âgés de moins de 62 ans, a-t-il ajouté.

Le RMG doit devenir un droit automatique permanent attribué pour ceux qui en sont dépourvus et non pas une simple aide temporaire et une assistance sociale, a insisté Dr. Hassen Ghodhbani.

Le montant du RMG peut être égal à l'aide allouée aux bénéficiaires du programme national d'aide aux familles nécessiteuses (PNAFN), soit 180D, ou les 2/3 du salaire minimum interprofessionnel garanti (SMIG), soit 238,1 D ou un montant moyen entre les deux soit 209,050 D. Le RMG se définit comme étant une subvention accordée à toute personne dont le revenu ne permet pas de subvenir aux besoins essentiels, selon un rapport sur les études de faisabilité des garanties du socle national de protection sociale. En Tunisie, toute personne dépourvue de ressources financières déclarées et qui n'est pas assujettie à un régime légal de

sécurité sociale est considérée comme une personne ne disposant pas d'un revenu minimum, lit-on de même source.

Le critère de détermination des personnes dépourvues de revenu est le besoin en ressources financières. En effet, la population située au-dessous du seuil de pauvreté estimée à 15,2% de la totalité de la population tunisienne, soit 1716960 personnes, est certes considérée comme dépourvue de revenu, selon le document. La population pauvre comprend les bénéficiaires du programme national d'aide aux familles nécessiteuses (PNAFN) de moins de 62 ans estimés à 111951 ménages et les pauvres non bénéficiaires de ce programme estimés à 131701 ménages, rappelle la même source. A cela s'ajoute les chômeurs de moins de 62 ans qui sont estimés à 403807 ménages après avoir déduit les primo demandeurs d'emploi et les chômeurs pris en charge par des programmes actifs d'incitation à l'emploi, estimés par l'agence nationale de l'emploi à 25 mille personnes, a ajouté le rapport.

D'après Dr. Ghodhbani, le chômeur bénéficiaire d'un RMG doit être un chercheur actif d'emploi pendant une longue durée et dépourvu de ressources ou avoir des ressources insuffisantes pour pouvoir mener une vie digne ou assurer les besoins fondamentaux. Il a appelé, dans ce cadre, à la création d'un registre national efficace pour présenter des statistiques actualisées et précises sur cette catégorie, insistant sur la mise en œuvre des propositions contenues dans les études de faisabilité des garanties du socle national de protection sociale.

Une population en situation fragile peut bénéficier d'un revenu minimum (expert)

Le 8 juin 2019

Tunis, 8 juin (TAP)- Les personnes âgées, une population en situation fragile à cause de l'âge, l'état de santé et le manque de revenus, peuvent bénéficier de l'institution de la garantie de revenu minimum en Tunisie, a déclaré à l'agence Tap, Dr. Hassen Ghodhmani, expert en sécurité sociale.

Ce revenu qui figure parmi les propositions contenues dans des études de faisabilité des garanties du socle national de protection sociale, réalisées en mai 2019 par le centre des recherches et des études sociales (CRES), couvre toutes les personnes âgées ayant 62 ans ou plus, a-t-il précisé.

Il est octroyé à toute personne âgée non couverte par la sécurité sociale et dépourvue d'un revenu permanent et des propriétés immobilières et agricoles assurant des revenus périodiques.

Cette catégorie est estimée à 456 mille personnes.

Le montant de ce revenu peut être déterminé selon l'aide allouée aux bénéficiaires du programme national d'aide aux familles nécessiteuses (PNAFN), soit 180D, ou les 2/3 du SMIG (238,1 DT) ou un montant moyen entre les deux soit 209,050 DT.

D'après un rapport sur les études de faisabilité des garanties du socle national de protection sociale, la garantie d'un revenu minimum aux personnes âgées est souvent inscrite dans un texte juridique consacrant une disposition constitutionnelle relative à la garantie du droit du citoyen à l'aide sociale et au secours public.

Elle devrait être appréhendée dans la structure des régimes de retraite.



Ce pilier est habituellement financé par les recettes fiscales générales de l'Etat, a précisé le document.

Les projections financières montrent que l'institution de la garantie de revenu minimum exige pour l'année 2020 un financement allant de 0,3% du PIB jusqu'à 1,8% du PIB.

Le financement peut être assuré par diverses sources : les taxes sur certains produits, la TVA, la contribution sociale de solidarité et les fonds alloués à la caisse générale de compensation, selon le rapport.

La Tunisie compte 1201326 personnes âgées en 2016, soit 10,6% de la population totale tunisienne, dont 619512 affiliés à la sécurité sociale, soit 51,6% de la population âgée, bénéficiant en conséquence du droit à la retraite. 141 mille personnes âgées appartiennent aux ménages bénéficiaires du programme national d'aide aux familles nécessiteuses soit, 11,7% de la population tunisienne âgée de 62 ans et plus. Le reste de la population, estimée à 440684 personnes, soit 36,7%, ne bénéficie pas de revenu, selon le rapport.

الصحافة المكتوبة

Presse écrite



Couverture sociale : Un nouveau socle en plusieurs axes

Khalil JELASSI

L'Etat tunisien envisage de mettre en place un nouveau socle de protection sociale à l'horizon 2021. Axé sur plusieurs points, il vise à garantir un accès aux soins au profit de la population démunie, un revenu minimum pour ceux qui en sont dépourvus, un revenu pour les personnes âgées, les personnes handicapées et les enfants. Pour ce faire, un ensemble d'études a été effectué pour revenir en particulier sur la faisabilité des garanties de ce nouveau socle qui s'annonce prometteur

Inaugurant la conférence de présentation des résultats des études de faisabilité sur les garanties du Socle national de protection sociale, le chef du gouvernement Youssef Chahed a misé sur l'importance de renforcer et promouvoir le système de protection sociale en Tunisie, affirmant que son gouvernement est déterminé à poursuivre les réformes nécessaires.

Pour Youssef Chahed, «consolider le système de protection sociale figure parmi les priorités du gouvernement en prenant en considération sa dimension sociale et solidaire». «Depuis 2011 et en raison de l'instabilité politique et économique, les personnes à revenu limité ont été profondément affectées, ce qui a nécessité la prise de décisions et de mesures à même d'améliorer le pouvoir d'achat de ces catégories sociales», a-t-il expliqué.

Le chef du gouvernement a rappelé que son département a déjà entamé des réformes nécessaires pour le système de protection sociale notamment en ce qui concerne la réforme des caisses sociales et l'élargissement de la couverture sociale, outre «la révision de la notion de pauvreté en adoptant une nouvelle approche scientifique et participative». Chahed a rappelé également l'importance de la dernière hausse de 6,5% du Smig et des pensions



de retraite pour le secteur privé et la mise en place d'un programme de couverture sociale pour la femme rurale baptisé «Ahmini», des mesures à même de protéger le pouvoir d'achat du citoyen, a-t-il souligné. Présent également lors de cette conférence, Mohamed Trabelsi, ministre des Affaires sociales, a reconnu que le système de sécurité sociale tunisien actuel «est usé et souffre d'énormes manquements et défaillances, ce qui explique la nécessité de poursuivre les réformes nécessaires». Le ministre a rappelé également que le gouvernement vise à généraliser la couverture d'accès aux soins à tous les Tunisiens à l'horizon 2021.

Qu'est ce qu'un socle de protection sociale

En effet, conformément au plan de développement économique et social 2016-2020, des études ont été menées pour la mise en place d'un Socle national de protection sociale visant à garantir un accès aux soins universels au profit de la population démunie, un revenu minimum pour ceux qui en sont dépourvus, un revenu pour les personnes âgées, les personnes handicapées et les enfants. Dans ce sens, le Ministère des Affaires Sociales

et le Centre de Recherches et des Etudes Sociales (CRES) ont présenté hier les résultats de ces études portant notamment sur la réforme du système de protection sociale tunisien, mais aussi les recommandations du nouveau système de protection sociale.

La recommandation adoptée en 2012 par l'Organisation Internationale du travail sur les socles nationaux de protection sociale reconnaît le socle comme étant essentiellement un ensemble de droits et de transferts sociaux de base, de services essentiels en matière d'emploi destinés à protéger, à responsabiliser et à aider les plus défavorisés à sortir de la pauvreté par le travail. Ces études d'envergure, lancées depuis 2016 et appuyées par l'Organisation internationale du travail et l'Unicef, portent sur plusieurs axes dont notamment la garantie d'accès aux soins, la garantie d'un revenu minimum pour les personnes nécessiteuses, les personnes âgées, les handicapés et les enfants. Des études de faisabilité financière en vue de mettre en place ces garanties ont été également élaborées.

Accès aux soins

Les études menées font observer que sur l'ensemble de la population tunisienne estimée à plus de 11,3 millions d'habitants, 58% d'entre elle bénéficient de la couverture de l'assurance maladie, 7,3% bénéficient de l'assistance médicale gratuite (AMG1) et 17,2% bénéficient de l'assistance médicale à tarif réduit (AMG2), le reste de la population estimé à 17,2% est dépourvu de toute couverture sociale contre la maladie.

Ces rapports font état également d'inégalités régionales et de dégradation de la qualité des services rendus par les structures publiques de santé en dépit d'une offre de soins relativement importante au niveau de l'infrastructure et des ressources humaines. Toutefois, 632.500 chômeurs restent dépourvus de toute assurance médicale, le futur régime doit couvrir de telles catégories sociales vulnérables, a-t-on recommandé. Les dépenses publiques en matière d'assistance médicale gratuite et d'assistance médicale à tarif réduit s'élèvent actuellement à 518 millions de dinars par an.

Pour ce qui est de la concrétisation de ce droit

d'accès aux soins, les études recommandant notamment la création de pôles de santé régionaux qui garantiront un accès aux soins de spécialité, à l'hospitalisation et aux médicaments nécessaires outre le conventionnement avec les fournisseurs du secteur privé dans les zones où l'offre publique est faible.

Les projections montrent que le futur régime exige à partir de 2020 un financement compris entre 0.92% et 1.31% du PIB.

34,7% des Tunisiens sans revenu social

Sur l'ensemble de la population tunisienne, 34,7% ne bénéficient d'aucune couverture sociale, alors que 58,3% sont couverts par la sécurité sociale et 7% sont bénéficiaires du Programme national d'aides aux familles nécessiteuses (Pnafn).

Les études font remarquer également que la population située en-dessous du seuil de la pauvreté est estimée à 15,2% de la population tunisienne, soit 1.716.960 personnes. On appelle, dans le cadre de ce nouveau socle de protection sociale, à l'institution d'une garantie d'un revenu minimum touchant la population pauvre et les chômeurs âgés de moins de 62 ans. Cette population pauvre, selon les initiateurs de ces études, doit comprendre les bénéficiaires du Programme national d'aides aux familles nécessiteuses et les personnes qui n'en bénéficient pas.

Ces études font observer également que selon les dernières statistiques, la Tunisie compte 1.201.326 personnes âgées, représentant 10,6% de la population dont 619 mille affiliées à la sécurité sociale bénéficiant ainsi du droit à la retraite. En revanche, 36,7% de la population âgée ne bénéficie pas de revenu et est considérée comme bénéficiaire d'accès aux soins seulement. Le nouveau socle de protection sociale envisage l'institution du revenu minimum au profit des personnes âgées impliquant 456 mille personnes.

Les projections financières de l'institution de cette garantie exigent pour l'année 2020 un financement allant de 0,3% à 1,8% du PIB.

Pour ce qui est du droit à un revenu minimum pour les personnes handicapées, les rapports indiquent

qu'il n'est pas formellement reconnu en droit tunisien.

Le nombre de personnes handicapées est estimé à 241 mille, ce qui représente 2,2% de la population. On recommande ainsi la généralisation de la couverture sociale au profit de cette catégorie à travers l'attribution d'allocations mensuelles, un financement annuel atteignant 0,22% du PIB est exigé.

Les études appellent également à l'institution d'une allocation pour enfants qui serait introduite progressivement pour garantir, éventuellement, à tous les enfants tunisiens dont la population est estimée à 3,2 millions, leurs droits.

Version électronique de l'article disponible sur cette adresse :

<https://lapresse.tn/6966/couverture-sociale-un-nouveau-socle-en-plusieurs-axes/>

La Presse
DE TUNISIE

Couverture sociale contre la maladie : 17% des Tunisiens en sont privés

Le 11 mai 2019



Crédit photo : ©Gerd Altmann

Selon des études de faisabilité des garanties du socle de protection sociale, les chômeurs (632.500) sont en tête des personnes privées de couverture sociale contre la maladie.

17,2 % de la population tunisienne, estimée à 11.295.787 personnes en 2016, sont dépourvus de toute couverture sociale contre la maladie, selon les résultats des études de faisabilités des garanties

du socle de protection sociale, réalisées par le Centre de Recherche et d'Etudes Sociales, et rendus publics jeudi lors d'un séminaire national organisé à Gammarth (banlieue nord de Tunis).

Cette population dépourvue de toute couverture sociale contre la maladie se compose des assujettis non déclarés à la Caisse nationale de sécurité sociale (Cnss) (8,9 %), des chômeurs (5,6%, soit 632.500 chômeurs), des catégories relevant des familles pauvres qui ne bénéficient pas de l'assistance médicale et des travailleurs du secteur informel représentant 2,6 % de l'ensemble de la population (297.916 personnes).

Le diagnostic de la couverture de santé a montré aussi que 58% de l'ensemble de la population bénéficient de la couverture de l'assurance maladie, 7,3% de l'assistance médicale gratuite «AMG1» (soit 824 482 personnes) et 17,5% de l'assistance médicale à tarif réduit «AMG2» (soit 1.975.459 personnes). Selon ces mêmes résultats, les dépenses publiques en matière d'AMG1 s'élèvent à 276 MD et 242 MD en matière d'AMG2, soit un montant global de 518 MD.

D'autre part, le système de santé en Tunisie garantit une offre de soins relativement importante au niveau de l'infrastructure et des ressources humaines. Cependant, les inégalités régionales (infrastructures et ressources) et la dégradation de la qualité des services rendus par les structures publiques de santé limitent énormément l'efficacité de l'offre de soins, notamment pour les personnes les plus démunies.

L'institution d'un régime de couverture universelle de maladie en Tunisie doit, selon les propositions techniques des experts qui ont contribué à l'élaboration des études réalisées, reposer sur les principes de l'universalité, la gratuité, l'équité, la solidarité nationale, la prise en charge effective des soins nécessaires et la mise à niveau des structures de la santé publique.

La garantie d'accès aux soins universels doit cibler, selon les experts, les personnes non assujetties à

un régime d'assurance maladie obligatoire et ne disposant pas de ressources suffisantes pour faire face aux dépenses inhérentes aux prestations médicales, à leur(s) conjoint(s), aux enfants à charge des familles pauvres âgés de 2 ans ou plus et non couverts par une assurance maladie obligatoire de base et aux enfants handicapés quel que soit leur âge qui sont dans l'impossibilité totale et permanente de se livrer à une activité rémunérée par suite d'une incapacité physique ou mentale.

Une fois mise en place, cette garantie permettra de faciliter l'accès aux établissements de santé publique et aux soins de base à la population pauvre et à faible revenu, d'offrir un panier de soins de qualité et de proximité (les soins ambulatoires, l'hospitalisation, les actes d'analyses et d'imageries et les médicaments), de renforcer la capacité des populations pauvres à subvenir à leurs besoins en matière de prestations de santé et de s'investir dans le capital humain par une médecine préventive, notamment au profit des enfants.

Les projections montrent que le futur régime exige à partir de 2020 un financement de 0,9% du PIB pour un premier scénario proposé qui regroupe deux populations selon leurs revenus P1 et P2. Le deuxième scénario fixe le financement à 1,31% du PIB. Ce dernier regroupe les bénéficiaires de l'AMG1, de l'AMG2, les chômeurs et les autres catégories de personnes.

Le financement peut être assuré par les crédits budgétaires alloués actuellement au financement de l'AMG (estimé à 518 MD), 1 point et demi de TVA sociale et éventuellement un point de contribution sociale de solidarité et une cotisation de 4% prélevée sur les autres garanties ou une participation personnelle équivalente. Il est également possible de prévoir d'autres sources fiscales sous forme de taxes sur certains produits et transactions.

Version électronique de l'article disponible sur cette adresse :

<https://lapresse.tn/7094/couverture-sociale-contre-la-maladie-17-des-tunisiens-en-sont-privés/>



632.500 chômeurs sont dépourvus de toute assurance médicale

Le 10 mai 2019

L'Etat tunisien envisage à mettre en place un nouveau socle de Protection Sociale à l'horizon de 2021, s'axant sur plusieurs points visant à garantir un accès aux soins au profit de la population la plus démunie, un revenu minimum pour ceux qui en sont dépourvus, un revenu pour les personnes âgées, les personnes handicapées et pour les enfants.

Pour ce faire, un ensemble d'études a été fait pour revenir en particulier sur la faisabilité des dimensions de ce nouveau socle qui s'annonce prometteur. En effet, conformément au plan de développement économique et social 2016-2020, des études ont été menées pour la mise en place d'un Socle National de Protection Sociale

Une nouvelle approche de la protection sociale

Dans ce sens, le Ministère des Affaires sociales et le Centre de Recherches et des Etudes Sociales (CRES) ont présenté, ce matin, les résultats de ces études portant notamment sur la réforme du système de protection sociale tunisien, mais aussi les recommandations du nouveau système de protection sociale.

Inaugurant la conférence de présentation des résultats des études de faisabilité sur les garanties du Socle National de Protection Sociale, le Chef du Gouvernement Youssef Chahed a misé sur l'importance de renforcer et d'améliorer le système de la protection sociale en Tunisie, affirmant que son gouvernement est déterminé à poursuivre les réformes nécessaires.

Présent également lors de cette conférence, Mohamed Trabelsi, ministre des Affaires sociales a reconnu que le système de sécurité sociale tunisien actuel « est usé et souffre d'énormes manquements et défaillance, ce qui explique la nécessité de

poursuivre les réformes nécessaires ».

Le ministre a rappelé également que le gouvernement vise à généraliser la couverture d'accès aux soins à tous les Tunisiens à l'horizon de 2021.

Accès aux soins

Les études menées font observer que sur l'ensemble de la population tunisienne estimée à plus de 11,3 millions d'habitants, 58% d'entre eux bénéficient de la couverture de l'assurance maladie, 7,3% bénéficient de l'assistance médicale gratuite (AMG1) et 17,2% bénéficient de l'assistance médicale à tarif réduit (AMG2), le reste de la population estimé à 17,2% est dépourvu de toute couverture sociale contre la maladie.

Ces rapports font état également d'inégalités régionales et de dégradation de la qualité des services rendus par les structures publiques de santé en dépit d'une offre de soins relativement importante au niveau de l'infrastructure et des ressources humaines. Toutefois, 632.500 chômeurs restent dépourvus de toute assurance médicale, le futur régime doit couvrir de telles catégories sociales vulnérables, a-t-on recommandé.

Les dépenses publiques en matière d'assistance médicale gratuite et d'assistance médicale à tarif réduit s'élèvent actuellement à 518 millions de dinars par an. Pour ce qui est de la concrétisation de ce droit d'accès aux soins, les études recommandent notamment la création de pôles de santé régionaux qui garantiront un accès aux soins de spécialités, à l'hospitalisation et aux médicaments nécessaires outre le conventionnement avec les fournisseurs du secteur privé dans les zones où l'offre publique est faible.

Les projections montrent que le futur régime exige à partir de 2020 un financement compris entre 0.92% et 1.31% du PIB

Version électronique de l'article disponible sur cette adresse :

<https://lapresse.tn/6866/632-500-chomeurs-sont-depourvus-de-toute-assurance-medicale/>

10 ماي 2019

يوسف الشاهد في افتتاح ندوة وطنية تحت شعار «نحو إرساء منظومة وطنية للحماية الاجتماعية شاملة ومندمجة»: عرض الاستراتيجية الوطنية للإدماج الاجتماعي ومقاومة الفقر على مجلس وزاري قبل موفى سنة 2019



وأشار إلى أن الوضع الاقتصادي الصعب الذي تعرفه البلاد منذ 2011 يزيد من أهمية الدور الاجتماعي للدولة ومن أهمية حماية الفئات الضعيفة والمتوسطة، مبرزا ضرورة مواصلة مسار الإصلاحات حتى تتجاوز تونس الوضع الصعب لا فقط على المستوى الاقتصادي وأيضا على المستوى الاجتماعي وإصلاح منظومة الحماية الاجتماعية التي لها علاقة مباشرة ومؤثرة على الفئات الفقيرة والضعيفة والهشة والمتوسطة، إضافة إلى للخدمات الأساسية والحيوية للمواطن.

واستعرض رئيس الحكومة جملة القرارات والاجراءات التي اتخذتها الحكومة لفائدة كافة الشرائح والفئات الاجتماعية مختلف أصنافها سواء من خلال قوانين المالية أو من خلال الإعلان عن إجراءات فورية وعاجلة «أملت بها طبيعة المرحلة من جهة وكذلك لتأكيد الانحياز للامشروط للفقراء والمحرومين وضعاف الحال من جهة أخرى»، حسب قوله.

أفاد رئيس الحكومة، يوسف الشاهد أمس أن عرض الاستراتيجية الوطنية للإدماج الاجتماعي ومقاومة الفقر على مجلس وزاري للمصادقة عليها سيتم قبل موفى سنة 2019 .

وأوضح الشاهد في افتتاح ندوة وطنية تحت شعار «نحو إرساء منظومة وطنية للحماية الاجتماعية شاملة ومندمجة» خصصت لتقديم مخرجات دراسات جدوى الضمانات الأساسية للأرضية الوطنية للحماية والاجتماعية، أنه أعطى تعليمات بالتسريع بإصدار كل النصوص الترتيبية المتعلقة بتنفيذ القانون الأساسي المتعلق باحداث برنامج الأمان الاجتماعي إلى جانب عرض الاستراتيجية الوطنية للإدماج الاجتماعي ومقاومة الفقر على مجلس وزاري قبل موفى السنة الحالية.

وأكد أن العمل منصب حاليا على إعداد تصور لإحداث صندوق للتأمين على فقدان مواطن الشغل وعرضه على المجلس الوطني للحوار الاجتماعي للبت في التصورات الفنية ذات العلاقة، معربا عن الأمل في أن يقع تفعيله في أقرب الآجال وفقا لتمش تشاركي ومنهجية توافقية.

وأبرز الشاهد حرص حكومته على اتمام إصلاح المنظومة الاجتماعية على أسس علمية ومنهجية مدروسة من خلال الشروع في جملة من الدراسات والبحوث المعمقة لتشخيص الوضعية الحالية لمنظومة الحماية الاجتماعية والبناء للمستقبل بتصورات واسقاطات مضبوطة تكون منطلقا لاستشراف المستقبل بأكثر تبصر واستهداف ونجاعة، مؤكدا أهمية تكاتف جهود الحكومة والمنظمات الوطنية والمجتمع المدني لمجابهة تحديات المرحلة الصعبة التي تمر بها البلاد حاليا.

وسيتم في غضون الأسبوع القادم الشروع في اسناد البطاقات الإلكترونية لمنظومة «الأمان الاجتماعي» لحوالي 900 ألف أسرة من المنتفعات ببرنامجي العائلات المعوزة ومحدودة الدخل، وفق ما صرح به الشاهد مؤكدا أنه سيتم مع نوفمبر 2019 الاستغناء نهائيا عن البطاقات الورقية للجميع بما من شأنه إسداء أفضل الخدمات سواء للمضمون الاجتماعي أو للمنتفع ببرنامج الأمان الاجتماعي والتصدي لعمليات الفساد والتحويل والغش.

تتوفر النسخة الإلكترونية للمقال على الرابط التالي:

<https://ar.lemaghreb.tn/سياسة/items/36744>



الصحافة الالكترونية

Presse électronique

الشاهد: اصلاح المنظومة الاجتماعية من أولويات الحكومة

9 ماي 2019



شارك صبيحة اليوم 9 ماي 2019 يوسف الشاهد رئيس الحكومة في افتتاح ندوة وطنية لتقديم مخرجات دراسات جدوى الضمانات الأساسية للأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية بعنوان « نحو إرساء منظومة وطنية للحماية الاجتماعية الشاملة » حيث ألقى كلمة الافتتاح.

وبين الشاهد خلال مداخلة أن بلادنا تحتاج ترسيخ منظومة الحماية الاجتماعية التي تعتبر من أهم مكاسب الدولة الوطنية وجزءا من عملية بناء دولة حديثة تعمل على إرساء العدالة الاجتماعية وبناء مجتمع سليم مشددا أن حكومته أعطت موضوع اصلاح المنظومة الاجتماعية أولوية مطلقة سواء فيما يخص الضمان الاجتماعي والصناديق الاجتماعية أو في الجزء المتعلق بالتضامن الاجتماعي ورعاية الفئات الفقيرة والمحرومة ومحدودة الدخل وضمان حقها في العيش الكريم.

وتابع رئيس الحكومة أن المرحلة الحالية تتطلب تكثيف جهود الجميع لنواصل على النجاحات المسجلة ومضي قدما في طريق الإصلاح والبناء كل من موقعه لان تونس في حاجة الى جميع ابنائها وبناتها للتضحية والتضامن معها في وقت الشدة.

واستعرض الشاهد أبرز الاجراءات التي اتخذتها الحكومة

لاصلاح منظومة الحماية الاجتماعية أكد رئيس الحكومة على أهمية اصلاح الصناديق الاجتماعية الذي يعتبر مكسبا للدولة التونسية وسيحافظ على منظومة الضمان الاجتماعي وعلى المبدأ التضامني الذي تقوم عليه كما معتبرا ان هذا الإصلاح مكسب للمتقاعدين الذين ساهموا في بناء تونس من الاستقلال الى اليوم.

تتوفر النسخة الالكترونية للمقال على الرابط التالي:

<http://ar.businessnews.com.tn/ouoouo-ououo-ouuuouuo-ouooooouuo-uu-ouuuuoo-ououuuo,520,3158,3>

L'instauration d'un socle national de protection sociale implique l'activation des politiques sectorielles, estime Trabelsi

Le 10 mai 2019

Le ministre des Affaires sociales, Mohamed Trabelsi, estime que la mise en place d'un cadre national de protection sociale nécessite la réforme ainsi que l'activation des politiques sectorielles afférentes, en l'occurrence celles de la santé, de l'éducation, de la formation professionnelle, de l'emploi et des transports. Elle requiert également l'association de tous les intervenants sociaux et des composantes de la société civile, dans l'identification des choix et des orientations de cette réforme stratégique.

A l'occasion de la conférence nationale, organisée jeudi 9 mai 2019 à Tunis par le Centre des recherches et études sociales (CRES) sur le thème "les garanties fondamentales du socle national de protection sociale, vers la mise en place d'un système national de protection sociale universel et inclusif", Trabelsi a affirmé que "le système national de couverture sociale, dans ses deux dimensions -contributoire et non-contributoire-, a atteint, par endroits, ses limites, souffrant de carences ayant été diagnostiquées par l'étude présentée lors de cette conférence.

Il a expliqué que le système de sécurité sociale proposé, consiste en l'instauration d'un socle national répondant à quatre garanties fondamentales qui sont celles du droit à la couverture et aux services de santé de base, le droit des personnes âgées et des handicapées à un revenu minimum, le droit des enfants à un revenu de base leur permettant l'accès à l'enseignement, à l'alimentation, aux soins sanitaires, outre le droit des personnes actives incapables de s'assurer un revenu suffisant pour cause de maladie, de maternité ou d'incapacité à exercer un travail.



Pour sa part, la représentante du bureau de l'Organisation internationale du travail (OIT) en Tunisie, Samia Chouba, a affirmé que son organisation est déterminée à poursuivre son soutien à la Tunisie dans le processus d'instauration d'un nouveau système de protection sociale, et dans le passage progressif d'un système de sécurité sociale à un système de protection sociale à dimensions universelles et complètes, soulignant l'importance des études techniques menées dans un cadre participatif, ayant trait au projet du dialogue social.

Elle a expliqué que le système de protection sociale en question, prévoyait au moins quatre garanties à dimension nationale, qui sont ceux de l'accès complet aux services de santé, de la protection sociale des enfants, de la protection sociale des personnes actives, et celui de la protection sociale des personnes âgées.

Version électronique de l'article disponible sur cette adresse :

<https://www.webmanagercenter.com/2019/05/10/434816/linstauration-dun-socle-national-de-protection-sociale-implique-lactivation-des-politiques-sectorielles-estime-trabelsi/>

Vers une couverture sanitaire universelle en Tunisie?

Le 10 mai 2019

L'expert en sécurité sociale, Hassan Ghodbani, a souligné, jeudi 9 mai, que la mise en œuvre des propositions contenues dans les études de faisabilité des garanties du socle national de protection sociale permettrait d'assurer une couverture sanitaire universelle aux différentes catégories sociales



En marge d'une conférence nationale initiée par le Centre des recherches et des études sociales (CRES) sur le thème "Vers la mise en place d'un système national de protection sociale universel et inclusif", Ghodbani a indiqué que ces études, menées en collaboration avec l'Organisation internationale du travail (OIT), avancent des propositions techniques et pragmatiques sur la base d'approches précises, visant à mettre en place un système de couverture sociale universel au profit des catégories qui ont été privées de la couverture sociale, à l'instar des chômeurs et des familles défavorisées, des handicapées et des enfants.

Parmi les propositions incluses dans ces études, figure l'extension de la couverture sanitaire au profit de 17% des classes sociales ayant été privées de sécurité sociale, en leur fournissant des cartes de soins gratuits.

Il a également été proposé d'approuver un revenu minimum au profit des familles défavorisées et d'envisager la possibilité de fournir un revenu aux

chômeurs pour cause de licenciement afin de leur garantir les nécessités de base, selon Ghodbani.

Pour fournir les ressources financières nécessaires à la réalisation de ces objectifs, Ghodbani indiqué qu'il a été proposé d'imposer un prélèvement de 500 millimes sur les transactions, outre l'augmentation de la valeur de prélèvement sur les cartes de recharge téléphoniques, qui s'élève actuellement à 700 millimes par carte.

Il a également été recommandé d'élaborer un programme national, en collaboration avec des organisations internationales, telle que l'Organisation mondiale de la santé (OMS), pour établir des institutions sanitaires dans des zones reculées.

Pour sa part, l'économiste Abderrahmane Lahegua a expliqué que les études en question ont souligné l'importance de garantir un revenu minimum pour les enfants, rappelant que plus de 21% des enfants en Tunisie vivent sous le seuil de la pauvreté et que 37% des enfants appartiennent à des familles ne bénéficiant pas du système de sécurité sociale.

Version électronique de l'article disponible sur cette adresse :

<https://www.webmanagercenter.com/2019/05/10/434814/vers-une-couverture-sanitaire-universelle-en-tunisie/>

17 % des Tunisiens ne sont pas assurés contre la maladie

Le 10 mai 2019

17,2 % de la population tunisienne (estimée à 11.295.787 personnes en 2016) sont dépourvus de toute couverture sociale contre la maladie. C'est ce qui ressort des résultats des études de faisabilité des garanties du socle de protection sociale, réalisées par le Centre de recherche et d'études sociales, rendus publics jeudi 9 mai 2019 lors d'un séminaire national organisé à Gammarth.

Cette population dépourvue de couverture sociale contre la maladie se compose des assujettis non déclarés à la Caisse nationale de sécurité sociale (8,9 %), des chômeurs (5,6 %, soit 632 500 chômeurs), des catégories relevant des familles pauvres qui ne bénéficient pas de l'assistance médicale et des travailleurs du secteur informel représentant 2,6 % de l'ensemble de la population (297 916 personnes). Le diagnostic de la couverture de santé a également montré que 58 % de l'ensemble de la population bénéficient de la couverture de l'assurance maladie, 7,3 % de l'assistance médicale gratuite "AMG1" (soit 824 482 personnes) et 17,5 % de l'assistance médicale à tarif réduit "AMG2" (soit 1 975 459 personnes). Selon ces mêmes résultats, les dépenses publiques en matière de l'AMG1 s'élèvent à 276 millions de dinars et 242 millions de dinars en matière de l'AMG2, soit un montant global de 518 millions de dinars.

D'autre part, le système de santé en Tunisie garantit une offre de soins relativement importante au niveau de l'infrastructure et des ressources humaines. Cependant, les inégalités régionales (infrastructures et ressources) et la dégradation de la qualité des services rendus par les structures publiques de santé limitent énormément l'efficacité de l'offre de soins notamment pour les personnes les plus démunies.

L'institution d'un régime de couverture universelle de maladie en Tunisie, doit selon les propositions techniques des experts qui ont contribué à l'élaboration des études réalisées, reposer sur les principes de l'universalité, la gratuité, l'équité, la solidarité nationale, la prise en charge effective des

soins nécessaires et la mise à niveau des structures de la santé publique.

La garantie d'accès aux soins universels doit cibler, selon les experts, les personnes non assujetties à un régime d'assurance maladie obligatoire et ne disposant pas de ressources suffisantes pour faire face aux dépenses inhérentes aux prestations médicales, à leur(s) conjoint(s), aux enfants à charge des familles pauvres âgés de 2 ans ou plus et non couverts par une assurance maladie obligatoire de base et aux enfants handicapés quels que soient leurs âges qui sont dans la l'impossibilité totale et permanente de se livrer à une activité rémunérée par suite d'incapacité physique ou mentale.

Une fois mise en place, cette garantie permettra de faciliter l'accès aux établissements de santé publique et aux soins de base à la population pauvre et à faible revenu, d'offrir un panier de soins de qualité et de proximité (les soins ambulatoires, l'hospitalisation, les actes d'analyses et d'imageries et les médicaments), de renforcer la capacité des populations pauvres à subvenir à leurs besoins en matière de prestations de santé et de s'investir dans le capital humain par une médecine préventive, notamment au profit des enfants.

Les projections montrent que le futur régime exige à partir de 2020 un financement de 0.9 % du PIB pour un premier scénario proposé qui regroupe deux populations selon leurs revenus P1 et P2.

Le deuxième scénario fixe le financement à 1,31 % du PIB. Ce dernier regroupe les bénéficiaires de l'AMG1, de l'AMG2, les chômeurs et les autres catégories de personnes. Le financement peut être assuré par les crédits budgétaires alloués actuellement au financement de l'AMG (estimé à 518 millions de dinars), 1 point et demi de TVA sociale et éventuellement un point de Contribution sociale de solidarité et une cotisation de 4 % prélevée sur les autres garanties ou une participation personnelle équivalente. Il est également possible de prévoir d'autres sources fiscales sous forme de taxes sur certains produits et transactions

Version électronique de l'article disponible sur cette adresse :

<https://www.webmanagercenter.com/2019/05/10/434840/17-des-tunisiens-ne-sont-pas-assures-contre-la-maladie/>

نحو 17,2 بالمائة من التونسيين لا ينتفعون بالتغطية الاجتماعية والصحية

10 ماي 2019



من المواطنين ينتفعون بخدمات العلاج بالتعريف المجانية في حين ينتفع 5.17 بالمائة من مجموع السكان بالتعريف المنخفضة (9.1 مليون شخصا)، مشيرة الى أن النفقات العمومية المتعلقة بالتعريف المجانية بلغت 267 مليون دينار مقابل 242 مليون دينار لفائدة التعريف المنخفضة.

واعتبرت أن النظام الصحي في تونس يوفر عرضا هاما في مستوى الخدمات المسداة في العلاج والبنية التحتية والموارد البشرية لكن الفوارق الجهوية على صعيد الخدمات والبنية التحتية وتدهور مستوى الخدمات المسداة من طرف الهياكل العمومية تعيق تطور العرض خصوصا في أوساط الفئات الأكثر هشاشة

كشفت دراسة أنجزها مركز البحوث والدراسات الاجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية «أن 2.17 بالمائة من مجموع المواطنين في تونس (حوالي 11.295 مليون نسمة) لا تشملهم التغطية الاجتماعية والصحية» ويتوزع المواطنون، الذين لا تشملهم التغطية الاجتماعية والصحية الى غير المصرحين لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (9.8 بالمائة) والعاطلين عن العمل (5.6 بالمائة) وكذلك المواطنين الذين ينحدرون من عائلات فقيرة لا تتمتع بالتغطية الصحية والعاملين في القطاع غير المنظم (2.6 بالمائة).

كما ابرزت الدراسة التي قامت بتشخيص واقع التغطية الصحية في تونس وتم عرض نتائجها امس الخميس خلال ندوة وطنية انتظمت بالعاصمة، أن نسبة 58 بالمائة من التونسيين ينتفعون بخدمات التأمين على المرض، وأن 3.7 بالمائة

تتوفر النسخة الالكترونية للمقال على الرابط التالي:

<https://www.babnet.net/cadredetail-182112.asp>

Chahed l'a promis d'ici 2022, mais d'ici là combien de drames ?

Le 10 mai 2019



Le chef du gouvernement, Youssef Chahed, a fait savoir que son équipe s'est fixé comme objectif d'offrir à toute la population tunisienne une couverture sociale d'ici 2022. C'est très bien, c'est même une initiative sans précédent, mais 2022 c'est très loin au regard des souffrances et drames qui se produisent au quotidien, avec 17.2 % de la population tunisienne – estimée à 11.295.787 personnes en 2016 – qui ne bénéficient d'aucune protection sociale contre la maladie, selon les résultats des études de faisabilité des garanties du socle de couverture sociale, réalisées par le Centre de recherche et d'études sociales, et rendues publiques jeudi 10 mai 2019 lors d'un séminaire national organisé à Gammarth.

Cette population dépourvue de toute couverture sociale contre la maladie se compose des assujettis non déclarés à la Caisse Nationale de sécurité Sociale (CNSS) (8.9 %), des chômeurs (5.6 %, soit 632 500 chômeurs), des catégories relevant des familles pauvres qui ne bénéficient pas de l'assistance médicale et des travailleurs du secteur informel représentant 2.6 % de l'ensemble de la population (297 916 personnes). Le diagnostic de la couverture de santé a montré, aussi, que 58 % de l'ensemble de la population bénéficient de la couverture de l'assurance maladie, 7.3 % de l'assistance médicale gratuite "AMG1" (soit 824 482 personnes) et 17.5% de l'assistance médicale à tarif réduit "AMG2" (soit 1 975 459 personnes). Selon ces mêmes résultats, les dépenses publiques en matière de l'AMG1 s'élèvent à 276 MD et 242 MD en matière de

l'AMG2, soit un montant global de 518 MD.

D'autre part, le système de santé en Tunisie garantit une offre de soins relativement importante au niveau de l'infrastructure et des ressources humaines. Cependant, les inégalités régionales (infrastructures et ressources) et la dégradation de la qualité des services rendus par les structures publiques de santé limitent énormément l'efficacité de l'offre de soins notamment pour les personnes les plus démunies.

L'institution d'un régime de couverture maladie universelle en Tunisie doit, selon les propositions techniques des experts qui ont contribué à l'élaboration des études réalisées, reposer sur les principes de l'universalité, la gratuité, l'équité, la solidarité nationale, la prise en charge effective des soins nécessaires et la mise à niveau des structures de la santé publique.

La garantie d'accès aux soins universels doit cibler, selon les experts, les personnes non assujetties à un régime d'assurance maladie obligatoire et ne disposant pas de ressources suffisantes pour faire face aux dépenses inhérentes aux prestations médicales, à leur(s) conjoint(s), aux enfants à charge des familles pauvres âgés de 2 ans ou plus et non couverts par une assurance maladie obligatoire de base et aux enfants handicapés, quels que soient leurs âges, qui sont dans l'impossibilité totale et permanente de se livrer à une activité rémunérée par suite d'incapacité physique ou mentale.

Une fois mise en place, cette garantie permettra de faciliter l'accès aux établissements de santé publique et aux soins de base à la population pauvre et à faible revenu, d'offrir un panier de soins de qualité et de proximité (les soins ambulatoires, l'hospitalisation, les actes d'analyses et d'imageries et les médicaments), de renforcer la capacité des populations pauvres à subvenir à leurs besoins en matière de prestations de santé et de s'investir dans le capital humain par une médecine préventive, notamment au profit des enfants . Les projections montrent que le futur régime exige à partir de 2020 un financement de 0.9 % du PIB pour un premier scénario proposé qui regroupe deux populations selon leurs revenus P1 et P2.

Le deuxième scénario fixe le financement à 1.31 % du PIB. Ce dernier regroupe les bénéficiaires de l'AMG1, de l'AMG2, les chômeurs et les autres catégories de personnes. Le financement peut être assuré par les crédits budgétaires alloués actuellement au financement de l'AMG (estimé à 518 MD), 1 point et demi de TVA social et éventuellement un point de Contribution Sociale de Solidarité et une cotisation de 4 % prélevée sur les autres garanties ou une participation personnelle équivalente. Il est également possible de prévoir d'autres sources fiscales sous forme de taxes sur certains produits et transactions.

Version électronique de l'article disponible sur cette adresse : <https://africanmanager.com/chahed-la-promis-d-ici-2022-mais-d-ici-la-combien-de-drames/>

يوسف الشاهد: «نريد تغطية اجتماعية شاملة لكل التونسيين»

9 ماي 2019



قال رئيس الحكومة يوسف الشاهد لدى اشرافه صباح اليوم على ندوة البنيات الاساسية للمنظومة الوطنية للحماية الاجتماعية ” نريد تغطية اجتماعية شاملة لكل التونسيين ونهدف ان لا يبقى اي مواطن تونسي خارجها ودور الدولة هي ان تكون قريبة من كل الفئات الاجتماعية ”

الجريدة التونسية

10 ماي 2019



الشاهد: الحكومة تعمل على إحداث صندوق للتأمين على فقدان مواطن الشغل

أكد رئيس الحكومة يوسف الشاهد على هامش ندوة حول مخرجات دراسات للحماية الاجتماعية اليوم الخميس 9 ماي 2019، أن حكومته تعمل حاليا على إعداد تصور لإحداث صندوق للتأمين على فقدان مواطن الشغل.

وشدد الشاهد على أهمية إرساء المنظومة الوطنية للحماية الاجتماعية الشاملة التي ستعاضد عديد الاجراءات الاجتماعية التي تم إقرارها سابقا.

ندوة البنيات الأساسية للمنظومة الوطنية للمحماية الاجتماعية

9 ماي 2019



أشرف رئيس الحكومة يوسف الشاهد صباح اليوم على افتتاح ندوة وطنية لتقديم مخرجات دراسات جدوى الضمانات الأساسية للأرضية الوطنية للمحماية الاجتماعية تحت شعار « نحو إرساء منظومة وطنية للمحماية الاجتماعية الشاملة ». وأكد رئيس الحكومة في مستهل كلمته أن تونس محتاجة في هذه المرحلة من تاريخها الى ترسيخ منظومة الحماية الاجتماعية التي تعتبر من أهم مكاسب الدولة الوطنية وجزءا من عملية بناء دولة حديثة تعمل على ارساء العدالة الاجتماعية وبناء مجتمع سليم. واعتبر يوسف الشاهد ان الحكومة أعطت موضوع اصلاح المنظومة الاجتماعية أولوية مطلقة سواء فيما يخص الضمان الاجتماعي والصناديق الاجتماعية أو في الجزء المتعلق بالتضامن الاجتماعي ورعاية الفئات الفقيرة والمحرومة ومحدودة الدخل وضمان حقها في العيش الكريم. وبعد أن استعرض أبرز الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لاصلاح منظومة الحماية الاجتماعية أكد رئيس الحكومة على أهمية اصلاح الصناديق الاجتماعية الذي يعتبر مكسبا للدولة التونسية وسيحافظ على منظومة الضمان الاجتماعي وعلى المبدأ التضامني الذي تقوم عليه كما اعتبر ان هذا الإصلاح مكسب للمتقاعدين الذين ساهموا في بناء تونس من الاستقلال الى اليوم. وخلص يوسف الشاهد الى اعتبار ان طبيعة المرحلة التي تمر بها بلادنا تحتاج منا اكثر من اي وقت مضى لتتكاتف جهود الجميع لتراكم على النجاحات المسجلة ونمضي قدما في طريق الإصلاح والبناء كل من موقعه لان تونس في حاجة الى جميع ابنائها وبناتها للتضحية والتضامن معها في وقت الشدة.

تتوفر النسخة الالكترونية للمقال على الرابط التالي:

ندوة-البنيات-الاساسية-للمنظومة-الوطن / http://www.radiotunisienne.tn/2019/05/09/

الطرابلسي: لا بد من تفعيل السياسات القطاعية كالصحة والتربية والتشغيل لارساء أرضية وطنية للحماية الاجتماعية.

9 ماي 2019



أوضح وزير الشؤون الاجتماعية، محمد الطرابلسي، اليوم الخميس أن إرساء أرضية وطنية للحماية الاجتماعية، يتطلب إصلاح وتفعيل السياسات القطاعية ذات العلاقة على غرار سياسات الصحة والتربية والتعليم والتكوين المهني والتشغيل والنقل، وتشريك كل الأطراف الاجتماعية ومكونات المجتمع المدني في تحديد اختيارات هذا الإصلاح الاستراتيجي وتوجهاته.

وأقر الطرابلسي خلال أشغال الندوة الوطنية التي ينظمها مركز البحوث والدراسات الاجتماعية التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية تحت شعار « الضمانات الأساسية للأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية » نحو إرساء منظومة وطنية للحماية الاجتماعية شاملة ومندمجة « بأن المنظومة الوطنية للحماية الاجتماعية ببعديها المساهماتي وغير المساهماتي، بلغت أحيانا الحدود القصوى واعترتها عديد النقائص التي تم تشخيصها بالدراسة التي تم تقديمها خلال الندوة.

وبين أن المنظومة الجديدة للحماية الاجتماعية تتجسم في إرساء أرضية وطنية للحماية الاجتماعية تكفل 4 ضمانات أساسية تتمثل في الحق في التغطية والخدمات الصحية الأساسية الملائمة والحق في حد أدنى من الدخل للأشخاص المسنين والمعوقين والحق في حد أدنى من الدخل الأساسي لفائدة الأطفال بما يمكنهم من الحصول على التعليم والتغذية والرعاية الصحية وتأمين حد أدنى من الدخل للأشخاص في سن العمل غير القادرين على كسب دخل كاف بسبب المرض أو البطالة أو الأمومة أو العجز.

واستعرض الوزير الجهود المبذولة في مجال دعم الفئات الهشة والفقيرة والإصلاحات التي شرعت فيها الحكومة لحماية هذا المكسب، لافتا إلى أولوياتها في هذا المجال والتي شملت وضع استراتيجية وطنية لمقاومة الفقر والادماج الاجتماعي والانطلاق في إعداد تصور لإحداث نظام للتأمين على فقدان مواطن الشغل يخص الأجراء المسرحين لأسباب اقتصادية أو فنية أو فاقد الشغل لأسباب خارجة عن إرادتهم.

وأكدت ممثلة مكتب منظمة العمل الدولي بتونس سامية شوبة، عزم منظمتها مواصلة دعم تونس في مسار تركيز منظومة الحماية الاجتماعية والتحول تدريجيا من منظومة الضمان الاجتماعي إلى منظومة الحماية الاجتماعية ذات الأبعاد الشاملة والمتكاملة، مبرزة أهمية الدراسات الفنية التي تمت في إطار تشاركي ثلاثي وضمن مشروع الحوار الاجتماعي، في مساعدة تونس على تركيز هذه المنظومة. ولأحظت أن الحماية الاجتماعية، ركيزة أساسية لبناء مجتمع عادل ومتوازن وهي أداة أساسية وناجعة لتقليص الفقر وعدم المساواة والقضاء على التهميش واستحداث نسق النمو الشامل من خلال تحسين الصحة وقدرات الأشخاص وتشجيعهم على المساهمة الفعلية في زيادة الانتاجية وتنمية الاقتصاد الوطني.

وبينت شوبة أن منظومة الحماية الاجتماعية توفر على الأقل 4 ضمانات ذات بعد وطني وهي النفاذ الشامل للخدمات الصحية والحماية الاجتماعية للأطفال والحماية الاجتماعية للأشخاص القادرين على العمل والحماية الاجتماعية للمسنين.

وتم خلال الندوة استعراض مخرجات دراسات الجدوى لمختلف الضمانات وإبراز التصور والفرضيات لإرسائها من خلال تقديم تشخيص للوضعية الحالية للحماية الاجتماعية وجملة من المقترحات الخاصة بالفئات المستهدفة وبالمنافع المسداة والكلفة الجمالية ومصادر التمويل إضافة إلى تقديم متطلبات الإصلاح وطرق حوكمة المنظومة الجديدة واقتراح مخطط تنفيذي تدريجي لإرساء مختلف هذه الضمانات.

وقمورت أشغال الندوة حلو محورين أساسيين هما « ضمانات الأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية » و « المتطلبات، الحوكمة والتمويل لإرساء الأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية ».

تتوفر النسخة الالكترونية للمقال على الرابط التالي:

<http://www.radiotunisienne.tn/2019/05/09/الطرابلسي-لا-بد-من-تفعيل-السياسات-القطاعية>

يوسف الشاهد: نريد تغطية اجتماعية شاملة لكل التونسيين

9 ماي 2019



أشرف رئيس الحكومة يوسف الشاهد صباح اليوم على افتتاح ندوة وطنية لتقديم مخرجات دراسات جدوى الضمانات الأساسية للأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية تحت شعار " نحو إرساء منظومة وطنية للحماية الاجتماعية الشاملة". وأكد رئيس الحكومة في مستهل كلمته أن تونس محتاجة في هذه المرحلة من تاريخها الى ترسيخ منظومة الحماية الاجتماعية التي تعتبر من أهم مكاسب الدولة الوطنية وجزءا من عملية بناء دولة حديثة تعمل على ارساء العدالة الاجتماعية وبناء مجتمع سليم.

واعتبر يوسف الشاهد ان الحكومة أعطت موضوع اصلاح المنظومة الاجتماعية أولوية مطلقة سواء فيما يخص الضمان الاجتماعي والصناديق الاجتماعية أو في الجزء المتعلق بالتضامن الاجتماعي ورعاية الفئات الفقيرة والمحرومة ومحدودة الدخل وضمان حقها في العيش الكريم.

وبعد أن استعرض أبرز الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لاصلاح منظومة الحماية الاجتماعية أكد رئيس الحكومة على أهمية اصلاح الصناديق الاجتماعية الذي يعتبر مكسبا للدولة التونسية وسيحافظ على منظومة الضمان الاجتماعي وعلى المبدأ التضامني الذي تقوم عليه كما اعتبر ان هذا الاصلاح مكسب للمتقاعدين الذين ساهموا في بناء تونس من الاستقلال الى اليوم.

وخلص يوسف الشاهد الى اعتبار ان طبيعة المرحلة التي تمر بها بلادنا تحتاج منا أكثر من اي وقت مضى لتتكاتف جهود الجميع لزاما على النجاحات المسجلة ونمضي قدما في طريق الاصلاح والبناء كل من موقعه لان تونس في حاجة الى جميع ابنائها وبناتها للتضحية والتضامن معها في وقت الشدة.

تتوفر النسخة الالكترونية للمقال على الرابط التالي:

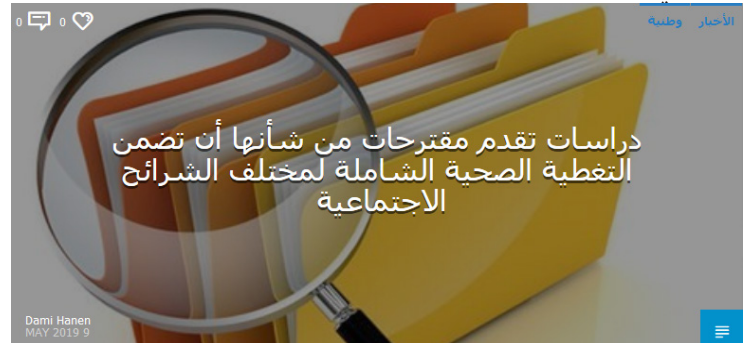
<https://www.radioexpressfm.com/ar/الأخبار/يوسف-الشاهد-نريد-تغطية-اجتماعية-شاملة>

نحو 17.2% من التونسيين لا ينتفعون بالتغطية الاجتماعية والصحية

10 ماي 2019

كما ابرزت الدراسة التي قامت بتشخيص واقع التغطية الصحية في تونس وتم عرض نتائجها امس الخميس 9 ماي 2019 خلال ندوة وطنية انتظمت بالعاصمة، أن نسبة 58 بالمائة من التونسيين ينتفعون بخدمات التأمين على المرض، وأن 7ر3 بالمائة من المواطنين ينتفعون بخدمات العلاج بالتعريف المجانية في حين ينتفع 17ر5 بالمائة من مجموع السكان بالتعريف المنخفضة (1ر9 مليون شخصا)، مشيرة الى أن النفقات العمومية المتعلقة بالتعريف المجانية بلغت 267 مليون دينار مقابل 242 مليون دينار لفائدة التعريف المنخفضة.

واعتبرت أن النظام الصحي في تونس يوفر عرضا هاما في مستوى الخدمات المسداة في العلاج والبنية التحتية والموارد البشرية لكن الفوارق الجهوية على صعيد الخدمات والبنية التحتية وتدهور مستوى الخدمات المسداة من طرف الهياكل العمومية تعيق تطور العرض خصوصا في أوساط الفئات الأكثر هشاشة. وأكد الخبراء الذين تولوا انجاز الدراسة، على ضرورة ان يرتكز نظام التغطية الصحية الشاملة في تونس الى مبادئ الشمولية والمجانية والعدالة والتضامن الوطني والتعهد الفعلي بالخدمات العلاجية الأساسية وتطوير هياكل الصحة العمومية، معتبرين، أن النفاذ الى التغطية الشاملة يجب أن تشمل الاشخاص من غير المشمولين بنظام التأمين على المرض ومن لا يملكون الموارد الكافية ولا ينتفعون بالرعاية الصحية



كشفت دراسة أنجزها مركز البحوث والدراسات الاجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية "ان 17ر2 بالمائة من مجموع المواطنين في تونس (حوالي 11,295 مليون نسمة) لا تشملهم التغطية الاجتماعية والصحية".

ويتوزع المواطنون، الذين لا تشملهم التغطية الاجتماعية والصحية الى غير المصرحين لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (9ر8 بالمائة) والعاطلين عن العمل (6ر5 بالمائة) وكذلك المواطنين الذين ينحدرون من عائلات فقيرة لا تتمتع بالتغطية الصحية والعاملين في القطاع غير المنظم (6ر2 بالمائة).

تتوفر النسخة الالكترونية للمقال على الرابط التالي:

<https://www.radioexpressfm.com/ar/الأخبار/نحو-17-2-من-التونسيين-لا-ينتفعون-بالتغطية>

خبير في الضمان الاجتماعي: يجب ضمان حد أدنى من الدخل لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة

6 جوان 2019

المضمون للأجور).

وتشير التوقعات المالية إلى أن إدراج الحد الأدنى من الدخل لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة لسنة 2020 يتطلب تمويلاً يتراوح من 0.22 بالمائة إلى 0.30 بالمائة حسب اختيار مبلغ الدخل حسب تقديره. ويمكن توفير الموارد المالية اللازمة بتوظيف نقطة واحدة من المشاركة الاجتماعية للتضامن وذلك بحسب تقرير دراسات «جدوى الضمانات الأساسية للأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية» لمركز البحوث والدراسات الاجتماعية.

ويجب ان يراعي هذا المقترح عدة معايير على غرار الفئة العمرية (18+ سنة) والموارد.

ولفت التقرير الى أن الحق في توفير حد أدنى من الدخل لفائدة الأشخاص الحاملين للإعاقة ليس أمراً معترفاً به رسمياً في القانون التونسي كما أن الحكومة التونسية لم تقم بإنشاء منظومة معلومات وإحصائيات وطنية حول الإعاقة.

وأبرز أن هذه الفئة من المجتمع التي لا تتمتع بحد أدنى من الدخل غير أن الدولة والصناديق الاجتماعية توفر لهذه الفئة مساعدات سنوية تقدر بـ 125 ديناراً للمنتفع الواحد تحصل عليها الجمعيات والمراكز التي تعنى بذوي الاحتياجات الخصوصية.

وأشار التقرير أنه يوجد في تونس 241240 شخصاً حامل للإعاقة (2.2 بالمائة من الشعب التونسي حسب إحصائيات 2014) مبرزا أن أكثر من 100 ألف شخص حامل للإعاقة لا يتمتعون بالتغطية الاجتماعية مما يجعلهم غير مؤهلين للحصول على الدخل المخصص للأشخاص المعوقين. (وات)



شدد الخبير في الضمان الاجتماعي حسان الغضباني على ضرورة توفير حد أدنى من الدخل لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة لاسيما الأشخاص الذين يعانون صعوبات جسدية ومالية باعتبارهم من الفئات الأكثر احتياجاً لمورد رزق قار.

وأضاف الغضباني في تصريح لـ (وات) أن مقترح تخصيص مورد الرزق القار لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة كان من ضمن المقترحات الواردة في دراسات «جدوى الضمانات الأساسية للأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية» المنجزة في ماي 2019 من قبل مركز البحوث والدراسات الاجتماعية والذي لا يزال تنفيذها رهين إرادة الحكومة.

وأوضح المتحدث ان المنحة الخاصة بذوي الإعاقة موجهة اساسا لجميع الأشخاص الذين لديهم إعاقة وليسوا منتفعين بالضمان الاجتماعي ويمكن اتن تتراوح بين 4ر152 دينار (معادلة لخط الفقر الذي يتم احتسابه من قبل المعهد الوطني للإحصاء كجزء من مسح ميزانية الأسرة ومستوى العيش لمدة خمس سنوات) و180 دينار (قيمة المساعدات المخصصة للمستفيدين من البرنامج الوطني لمساعدة الأسر المعوزة) و 238.1 دينار (ثلثي الحد الأدنى

تتوفر النسخة الالكترونية للمقال على الرابط التالي:

خبير-في-الضمان-الاجتماعي-يجب-ضمان-حد-أدنى-من-الدخل-لفائدة-الأشخاص-ذوي-الإعاقة/215624/article/www.assabahnews.tn/http://

الصحافة السمعية والمرئية

Presse audiovisuelle





Lien de l'enregistrement intégral du séminaire de présentation des résultats des études de faisabilité sur les garanties du socle de protection sociale. CRES. 9 mai 2019. disponible sur la chaine Youtube du CRES.

<https://www.youtube.com/watch?v=I9PL3KhM9Vo&t=860s>

Cet enregistrement ainsi que la version PDF de ce document sur la couverture médiatique seront disponible aussi sur DVD disponible à la bibliothèque du Centre.



الوطنية
TUNISIA

Le journal de 20h du 9 mai 2019

<https://www.youtube.com/watch?v=XUen2LTKdq0>



الوطنية

Le même VTR de Watania 1 est repris par info Watania 2



Mosaïque fm, les infos du 09 mai 2019

<https://www.youtube.com/watch?v=cw0Nyz-KnWo>

<https://www.youtube.com/watch?v=SotQBYOzwJ0>



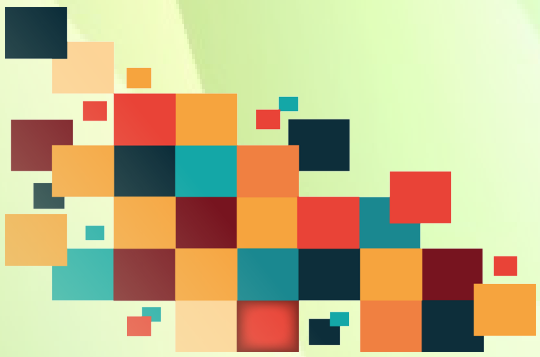
Shems fm, les infos du 09 mai 2019

<https://www.youtube.com/watch?v=N00hOVLwIzc>

<https://www.youtube.com/watch?v=50XpC5cdV-Y>

<https://www.youtube.com/watch?v=154ctIJgQuc>





CENTRE DE RECHERCHES ET D'ETUDES SOCIALES

**5-7 Rue Khartoum, 1002, le Bélvédère .Tunis
www.cres.tn**

<https://www.facebook.com/com.cres.tn>